

المحاضرة الثالثة عشر

رابعاً: نشأة التاريخ كمعرفة مستقلة:

ظهرت عدداً من المدارس والرؤى والأفكار حول منهج البحث التاريخي منها التاريخ المنهجي او التاريخ بالعهد وفقاً للعرابي و(التاريخ الرانكي نسبة لرانكه وفقاً لمحمد حبيدة) في المانيا في الربع الأول من القرن التاسع عشر، ومدرسة السوربون او الوضعية، ومدرسة استراسبورغ او الحوليات في فرنسا، ومدارس عديدة أخرى لسنا بصدد دراستها قدر تعلق الامر بالإجابة على التساؤلات التي طرحناها أعلاه. اذ كان هناك ثمة من يرى بان القرن الثامن عشر عصر الفلسفة التي حررت التاريخ من قبضة اللاهوت، والتي تنطلق من العام لفهم الخاص، فان القرن التاسع عشر هو قرن التاريخ، حيث نشأ البحث التاريخي، وتخلص من المطارحات الفلسفية، وكانت المانيا قد لعبت دوراً رئيسياً في نشأة التاريخ كحقل معرفي يحتوي قواعد معلومة (حبيده، ٢٠١٩، صفحة ٥١).

كانت البداية مع هامبولد الذي دعا الى الفصل بين عمل المؤرخ وعمل الفيلسوف لان فهم التاريخ من منظوره، لا يرتبط بالتجريد بل بالتجريب، وحث على فهم الحقبة التاريخية في وقائعها وليس غايتها. سار على دربه عدداً من المؤرخين الالمان، وفي الربع الأول من القرن التاسع عشر، كان في مقدمتهم رانكه ومنهجه الذي ظهر خلال عشرينيات القرن التاسع عشر، اذ اختلف رانكه اختلافاً صريحاً مع مؤرخي القرن الثامن عشر الذين تناولوا التاريخ انطلاقاً من اليات تطور الحضارة في شخص العلوم والفنون أي بالتركيز على العموميات، واكد على ضرورة الاهتمام بالتاريخ السياسي وبطريقته التي زاوجت بين بلاغة السرد وسلاسته ودقة السند وكثافته، كان خطاب رانكه موجهاً للفلاسفة. وبعد اصدار كتابه (تاريخ الأمم اللاتينية والجرمانية) عام ١٨٢٤، الذي حصل بفضل على مقعد بجامعة برلين عام ١٨٢٥، ذلك الكتاب الذي عبر فيه عن تصوره للتاريخ، الذي يعتبر ان كتابة التاريخ تمر عبر الملاحظة العلمية القائمة على السند الوثائقي، والفهم الموضوعي. ويمكن عرض منهج رانكه من خلال خمسة قواعد كانت ولا زالت من اهم أسس منهج البحث التاريخي هي: (التحقق من الوثائق وتحليلها ونقدها، التحقق من الاحداث وعرضها بطريقة كرونولوجية، واجتتاب الحكم على الماضي والاقتصار على وصف الواقعة التاريخية كما هي، ونفي العلاقة بين الذات أي المؤرخ وموضوع المعرفة أي الواقعة التاريخية، التأكيد على مبدأ ان التاريخ موجود لذاته

موضوعياً من دون استصدار احكام واستخلاص عبر) وربما هذه الأخيرة التي تتعلق بطبيعة بحثنا، وكانت ولازالت محط نزاع وجدل كبير بين المؤرخين ومدارسهم التاريخية من جهة والفلاسفة من جهة أخرى؛ ففي هذا القرن انتقل ادراك الماضي من الانطباع الشخصي، والحكم المسبق، الى التنقيب في الارشيف والطرح الموضوعي، وفي ذلك القرن تمهّن التاريخ وتأسّد، أي صار مهنة وارتبط بدروس الأساتذة (حبيده، ٢٠١٩، الصفحات ٢٩-٣٧).

تعد مدرسة السوربون او المدرسة الوضعانية (لم تكون صفة وضعاني متداولة في أوساط المؤرخين حتى نهاية القرن التاسع عشر لكن مؤرخي مدرسة الحوليات اطلقوه على انصار التاريخ المنهجي رغم ان البعض يفضلون الوثائقيين او السوربوناريين نسبة لجامعة السوربون)، وهي وليدة تزاوج بين الحدس الارشيفي الوطني والانموذج العلمي الألماني او التاريخ المنهجي سابق الذكر على النحو الذي وضع اساسه رانكة وابرزهم شارل سينيوبوس وفوستل دوكلانج، وذلك لان الدولة المركزية الفرنسية في عهد نابليون الأول كانت قد اهتمت بالوثائق ونظمتها تنظيماً مؤسساتياً ووضعها تحت تصرف المؤرخين. ويسجل المنتبّع لتجربة التاريخ الوضعاني ارتباطاً وثيقاً بين كتابة التاريخ السياسي وتمجيد التاريخ الوطني في ظل تنامي الحس القومي والصراع بين الأمم خلال القرن التاسع عشر، وقد استمر التوجه الوضعاني حتى منتصف القرن العشرين (حبيده، ٢٠١٩، صفحة ٥٤).

يرى المؤرخ محمد حبيده بانه إذا كان التاريخ الرانكي قد نشأ كعلم في مواجهة الفلسفة في بداية القرن التاسع عشر، وانتج منهج رانكه الصارم والتاريخ الوضعاني في فرنسا، فان الحوار بين علم الاجتماع الدوركامي نسبة الى دوركايم والتاريخ الذي برز في نهاية ذلك القرن في فرنسا كان لا يخلوا من استفزاز مع المؤرخين الوضعانيين وفي مقدمتهم شارل سينيوبوس وفوستل دوكلانج انتج ابرز مدرسة في الكتابة التاريخية وهي مدرسة الحوليات الفرنسية التي مثلت التحول الأهم في منهج البحث التاريخي وكتابة التاريخ وتحوله للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي والتاريخ الطويل كنتيجة لتفاعله مع العلوم الاجتماعية التي بدأت بالظهور في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والتي يعتقد انها كانت جزءاً من التاريخ وفي مقدمتها علم الاجتماع (حبيده، ٢٠١٩، صفحة ٥٤).

كانت اهم النقاشات ما تحدث به فرونسوا سيمياند الذي حاول تلمس الفرق بين التاريخ وعلم الاجتماع ووجد بان الفرق يكمن في عملية بلورة المعطيات ضمن نسق كلي، وأسلوب معالجتها لتشكل علماً قائماً بذاته، وانتقد المنهج المتبع لدى المؤرخين الوضعانيين بما اسماه بالمعبودات الثلاث للمؤرخين في تلك المرحلة التاريخ السياسي والتاريخ الفردي والتسلسل الكرونولوجي للأحداث، واقترح مقابل ذلك تاريخاً اشكالياً تفسيرياً، يبحث في الجماعات والظواهر الاجتماعية والمؤسسات، وتتبأ بجيل جديد من المؤرخين لتلك النزعة التاريخية او التاريخانية واتفق حول هذا الموضوع ايميل دوركايم في العدد الأول من المجلة السوسيولوجية ١٨٩٦، التي واضب على قراءتها جيل كامل من المؤرخين الشباب مطلع القرن العشرين الذين حملوا على عاتقهم تجديد المعرفة التاريخية وقد كتب "لا يمكن للتاريخ ان يصير علماً الا اذا فسر، والا يمكن للعلم ان يفسر الا اذا قارن... والحال ان التاريخ اذا قارن لن يختلف عن علم الاجتماع" وهو ما اتفق حوله المؤرخ فوستل دوكلانج صاحب اول كرسي للتاريخ الوسيط بجامعة السوربون الذي ردد مراراً "ان السيسولوجيا الحقيقية هي تاريخ" وهو ما اتفق حوله دوركايم شريطة ان يكتب التاريخ بطريقة سوسيولوجية (حبيده، ٢٠١٩، الصفحات ٥٤-٥٦).

يرى المهتمون بالتدافع الذي حصل بين التاريخ وعلم الاجتماع بان علم الاجتماع بقي في مطلع القرن العشرين محدود لانتشار في الأوساط الاكاديمية كون ان المتخصصين فيه ضلوا محدودين مقارنة بالمؤرخين، لكنه استطاع فرض وجوده على الساحة الجامعية على حساب التاريخ، وتصدى لهيمنة المؤرخين على كليات الآداب، ويعزى ذلك الى التصور التاريخي المشيد على تسلسل الاحداث السياسية والدبلوماسية والعسكرية، الذي اعتبر بانه تصور مفصول عن الواقع مقارنة بعلم الاجتماع، الذي اهتم بشكل أكبر بالمجتمعات الإنسانية. وهو ما اثمر على حد تعبير المورخ محمد حبيده في "فعفة يقين المدرسة الوضعية وتحفيز الباحثين في التاريخ، لاسيما الشباب منهم لإعادة صياغة تصوراتهم واستشكال موضوعاتهم وتنوع مصادر معطياتهم، على النحو الذي استبدلت فيه ما وصفها الممارسة التجريبية الضعيفة فكراً بمنهج فكري ونقدي" (حبيده، ٢٠١٩، الصفحات ٥٨-٦٢)، وهو مؤشر لتطور المعرفة التاريخية واندفاعها باتجاه تفسير التاريخ، عبر عنه الفيلسوف هنري بير حينما اكد على أهمية التركيب في فهم التاريخ وكتابته وذلك بتجاوز التفاصيل، والاجتهاد في توليد الأفكار لتفسير الماضي، وميز بين فلسفة التاريخ من منظور الفلاسفة والتركيب التاريخي المرتبط بالفلسفة التحليلية للتاريخ وربط مستقبل الفلسفة بالاستناد الى التاريخ

(حبيده، ٢٠١٩، صفحة ٧٠) وظهر تأثير هنري بير وايميل دوركايم على مارك بلوك ابرز مؤرخي مدرسة الحوليات الفكري، حينما ركز على ثلاث قضايا مركزية في العمل التاريخي وهي (السؤال لاستنتاج الوثائق، والتركيب لتجاوز التفاصيل وتوليد الافكار والمقارنة لتجاوز التوصيف وبلوغ درجة التفسير) استتبع ذلك بخطوات أخرى، أهمها في هذا المجال ما سمي بتاريخ الزمن الطويل او البروديبي نسبة الى فيرنان بروديل الذي يتناول موضوع معين يمتد لمدة طويلة، ذلك المنعطف الخطير في الكتابة التاريخية الذي يعتمد المقارنة والتفسير، لاسيما في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمعات الانسانية الذي يتجاوز الحقب (حبيده، ٢٠١٩، الصفحات ٧٠-٩٢)، وهو ما دفع تلميذه جاك لوغوف الى تأليف كتاب في صميم المعرفة التاريخية وهو عبارة عن سؤال "هل يجب حقاً تقطيع التاريخ الى شرائح؟". ذلك الكتاب الذي الهم مترجمه المؤرخ الهادي التيمومي ودفعه للقول: "اعتدنا تقطيع التاريخ الى شرائح سمينها "عصوراً" و"حقباً" و"مراحل"... الخ. وهذا التقطيع جزء التاريخ ورسم حدوداً زمنية تناقلتها الكتب، واعتمدها التعليم، فرسخت في الازهان، حواجز بين ازمنا، هي في الواقع التاريخي متواصلة ومتداخلة. هكذا اعتدنا حشر الظواهر الاجتماعية والسياسية والثقافية في مقاطع زمنية ضيقة، كتلك التي تطابق عمر الدول، مثلاً. هذا في حين ان هذه الظواهر لها امتداداتها، قبلاً وبعد، فلا تفهم ولا تفسر الا في امتداد زمني أطول"، وهو ما يوازي دعوة لفتح الباب على مصراعيه في تفسير التاريخ واختزال مراحل تاريخية طويلة بعمليات رياضية ذهنية. وللدفاع عن الفكرة أعلاه يقول: لوغوف "يبدو التاريخ أولاً - على غرار الزمن الذي هو مادته - وكأنه مستمر، بيد انه خاضع كذلك لتغيرات... [ويردف] ان تقسيم الزمن الى حقب ضروري للتاريخ، سواء اعتبرناه بمعنى عام دراسة لتطور المجتمعات، او مخصوصاً من المعرفة والتعليم، او كذلك محض انسياب للزمن. بيد ان هذا التقسيم ليس مجرد مسألة كرونولوجية. بل ويعبر ايضاً عن موقف انكار يازاء المجتمع، وقيم الحقبة السابقة، فللحقب تبعاً لذلك معنى خاص، في تعاقبها ذاته وفي استمراريتها الزمنية، او على العكس من ذلك في الانقطاعات التي تتخلل هذا التعاقب، فهي جميعاً تمثل بالنسبة الى المؤرخ موضوع تفكير أساسي" (لوغوف، ٢٠١٨، صفحة ٧، ١٢)، وكمثال على ذلك يقول لوغوف "الرأي عندي، كما افصحت عنه، ان النهضة التي اعتبرها التاريخ المعاصر مخصوصة، ليست في الواقع سوى اخر حقبة فرعية من عصر وسيط مديد"، ويرى بان التحقيب يستمد شرعيته مما يجعل التاريخ علماً، ولا شك ويضيف بانه "ليس بالعلم الصحيح" (كما العلوم الطبيعية)، بل هو علم اجتماعي يعتمد على قواعد موضوعية تسمى

المصادر بيد ان التاريخ الذي تقترحه علينا هذه المصادر يتحرك ويتطور. انه تاريخ مسير المجتمعات في الزمن، وكما يقول مارك بلوك. "ان الزمن جزء من التاريخ، والمؤرخ مطالب بالتحكم في الزمن.. [ويضيف] قيل ان الأمد الطويل الذي ادخله بروديل فرض نفسه لدى المؤرخين، ويشوش الحقب او بالأحرى يلغيها. ويعبر عن رأيه بالقول: "ان هذا التقابل ليس تناقض في رأيي، اذ يوجد في صلب الأمد الطويل متسع للحقب. ان التحكم في موضوع حيوي، فكري ومادي مثل التاريخ، يتطلب في تقديري المزج بين الاستمرار والانقطاع، وهو ما يوفره الأمد الطويل المقرون بالتحقيب". (لوغوف، ٢٠١٨، الصفحات ١٣٧-١٣٨). وهو ما يشير الى انه على الرغم مما سبق، وما حققه منهج البحث التاريخي من تطورات باتجاه تفسير التاريخ او تفسير الاحداث التاريخية وربطها، يجب التأكيد الى ان هذه الديناميكية لم تحجب المكتسبات التي حققتها المدرسة الوضعانية، خاصة موضوع الاحالات والموضوعية والفصل بين العمل الأكاديمي والعمل السياسي (حبيده، ٢٠١٩، الصفحات ٧٠-٩٢).

خاض لوسيان فيفر معارك كبيرة في وجه المدرسة الوضعانية من اجل مد الجسور مع مختلف العلوم الاجتماعية وتجاوز التاريخ التقليدي السياسي والدبلوماسي ولعل اهم زاوية انطلق منها هي المنهج فاذا كان أساتذة السوربون قد ركزوا وفقاً لعبارة شارل فيكتور لونغلو وشارل سينيوبوس "لا تاريخ بدون وثائق" في محاولة لاضفاء صفة العلم على التاريخ فان أستاذ استراسبورغ شدد على عبارة مغايرة تماماً، وهي "لا تاريخ بدون أسئلة". فقد جعل لوسيان فيفر من السؤال "مبتدأ التاريخ ومنتهاه" ومن العلم التاريخي "دراسة منجزة بطريقة علمية" أي ليس وصفاً للاحداث فقط بل ان يخضع العلم التاريخي لطرح الأسئلة وصياغة الفرضيات "الإشكالية"، الفرضية والنظرية ايضاً باعتبارها بناء عقلياً مساعداً على الفهم، هي التي تمكن من تفسير الوقائع والظواهر. ويدل الاهتمام بالفرضية في بناء الموضوع التاريخي على مدى انسجام مؤرخي الحوليات مع أفكار العلماء والفلاسفة الذين جددوا في بداية القرن العشرين مسألة العلاقة بين الذات وموضوع المعرفة، لاسيما ما اظهره العالم الفرنسي هنري بونكاري في كتابه العلم والفرضية والفيلسوف البولندي إميل ميارسون، ومعنى ذلك ان استشكال المواضيع هو الذي جعل حقل التاريخ عريضاً وعميقاً ويمكن من جمع خيوط الفعل البشري من جوانبه كافة (حبيده، ٢٠١٩، صفحة ٨٥).

ويبدو ان النقد الموجه للمدرسة الوضعانية والتركيز على التاريخ الوثائقي الرسمي لم يقتصر على مؤرخي مدرسة الحوليات الفرنسية، اذ ان هناك من يرى بـ"لا انسانية التاريخ" وان ذلك التاريخ ليس ارض حيا بعيدة، بل هو موضوع نزاع وهيمنة. وانه طالما صودرت تواريخ شعوب مستعمرة وحجبت، خدمة لاهداف استعمارية تدعمها فلسفة غربية، لذلك هناك من يوجه نقد لاذع لفلسفة التاريخ الهيجلي للتاريخ العالمي فيه رفض لاختزال مسار التاريخ البشري على قياس الدول والامبراطوريات العظمى، وهو حث المؤرخين للذهاب ابعد من التاريخ العالمي المركزي الأوربي، وان يتعلموا من الادب والانثروبولوجيا والفنون كيف يضمنون سردياتهم عن أنواع ماضي تلك الشعوب التي توصف بان لا تاريخ لها كما يرى رانا جيت غها (Ranajit Guha) المؤرخ الماركسي النقدي الهندي الذي تركت كتاباته التاريخية أوسع الأثر في البحث المعاصر في العديد من الفروع العلمية على مستوى العالم، فقد كان لعمله ذلك الأثر التكويني على ما يعرف بالدراسات ما بعد الاستعمارية في الادب والانثروبولوجيا والتاريخ والدراسات الثقافية وتاريخ الفن... الخ (غها، ٢٠١٩، صفحة ٧).

ما أخرج

للناس سرديات كبرى، فهو يتصرف وكأنه اديب، واذا ما قام بتشريح وقائع اجتماعية، فهو يتصرف وكأنه عالم اجتماع، واذا ما وصف احداثاً حقيقية فهو يتصرف وكأنه صحفي، واذا ما صاغ تراجم لشخصيات كبيرة فهو يتصرف وكأنه عالم نفس، واذا ما عالج معطيات رقمية، فهو يتصرف وكأنه احصائي، واذا ما درس السكان فانه يتصرف وكأنه ديمغرافي... والواضح ان حدود القارة التاريخية ليست واضحة الا ان يكون التاريخ علماً امبريالياً او غولاً يريد التهام كل شيء" (التيمومي، ٢٠١٣، صفحة ١٦). وهو ما ذهب اليه المؤرخ الفرنسي غوستاف لوبون بالقول: "بما ان التاريخ ليس علماً، بل مركب من علوم مختلفة، فإن مبدأه يختلف بين جيل وجيل بحكم الضرورة، وتتضمن فلسفته الحاضرة، بفضل مبتكرات العلوم، بعض المبادئ الجوهرية في تطور العالم وطبيعة الانسان" (لوبون، ٢٠١٨، صفحة ١٦).

يمكن النظر الى الموضوع من زاوية أخرى على الرغم من كل ما سبق، اذ بعد ظهور وتنوع العلوم الاجتماعية وتنوع فروعها وقدرتها على التجريب من خلال اساليبها وطرائق بحثها عزز من ازمة التاريخ في عالم ما بعد الحداثة، وهو ما وصفه المؤرخ محمد حبيدة بالقول: "ان الافراط في التلاقح مع العلوم الاجتماعية من شأنه ان يمحي من الساحة المؤرخين بالمعنى الصرف للكلمة بحيث لا يبقى سوى أنثروبولوجي او اقتصادي الماضي... ما ناضل من اجله المؤرخون السابقون وفي مقدمتهم مؤرخو الحوليات وفي مقدمتهم مارك بلوك ولوسيان فيفر وفيرنان بروديل من اجل تحطيم الحواجز بين التخصصات، انقلب على المؤرخين في نهاية المطاف" (حبيده، ٢٠١٩، صفحة ١١٦).

اضف الى ذلك محاولات الفلاسفة القول بان فلسفة التاريخ هي حكرًا على الفلاسفة، وليس من حق المؤرخين تناول موضوعات فلسفة التاريخ او انهم عاجزين عن التفلسف متناسين ان الموضوع بالنسبة للمؤرخين ذات أهمية كبرى من زاوية الانتماء للمهنة أي فلسفة علم كما يتفلسف المتخصصون في العلوم الأخرى في حدود علمهم ومنهجه متناسين ان التاريخ هو علم الوصول الى الحقيقة او الحقائق الجزئية في حين ان الفلسفة تبحث عن الحقيقة في مفهومها التأملي المطلق التي تعتمد على الحقائق الجزئية التي يتوصل اليها المؤرخون، والتي تمثل المادة التي تعتمد عليها أيديولوجية الفيلسوف، لان الفلسفة هي أيديولوجية و فراغ والمادة هي التاريخ فهل من الممكن تفسير الأيديولوجية بالأيديولوجية او الفراغ بالفراغ ام تفسير المادة أي التاريخ الذي ينتجه المؤرخون من خلال منهجيتهم وتحليلاتهم وفلسفتهم التحليلية النقدية لتكون مادة صالحة لتأملات الفلاسفة ورؤيتهم لحركة الكون، وبهذا الصدد يتساءل الهادي التيمومي بالقول "أليست كل المناهج والتقنيات التي يعتمدها المؤرخ شرطاً ضرورياً، لكنه غير كاف لبلوغ الحقيقة؟ اليس المؤرخ مثل البحار الذي يهتدي بالبوصلة، لكن البوصلة لا تكفي، ولا بد له من حدس وذكاء، ليبلغ مراده، [ويضيف] فالذي اكتشف العالم الجديد هو كريستوف كولمبس، وليس البوصلة رغم انها ساعدته، لذلك لا بد من توفر العقلية او الذهنية التي تمارس دوراً كبيراً في ما يتوصل اليه المؤرخين من نتائج في بحوثهم من خلال تحليل واستقراء ما يتوفر لديهم من مصادر ووثائق حول الموضوع قيد البحث والدراسة ملتزمين بالموضوعية والزمكانية، وهو ما يصعب من مهمتهم التي تمزج بين التجريب والتجريد مقارنة بمهمة الفيلسوف الذي يبحث عن العموميات والقواعد والقوانين العامة من خلال اسئلته الفلسفية وبأسلوبه التجريدي (التيمومي، ٢٠١٣) (حداجمي، ٢٠١٨).

